بيان وإيضاح

حول ما أثير من لغط وأباطيل حول نشرتي الجديدة لكتاب

الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

أما بعد:

فقد أرسل لي بعض الأحباب أوراقا سودها مغرض، وأسماها (جناية السرساوي على كتاب الاكتفاء للحافظ مغلطاي)، وذهب ينتقد طبعتي القديمة للكتاب والتي مر على طبعها أكثر من ثلاثة عشر عاما، مع علمه بأنني قد أعدت الكتاب وتممته وأصلحت جميع ما وقع في الطبعة القديمة، ولو كان هذا المسكين باغي حق ونصح لنقد الطبعة الجديدة، وهي بين يدي الناس منذ ثلاثة أشهر، وقد وصلت نسخها المشرق والمغرب كما أبلغني الناشر، ولكنه يعلم تمام العلم أنه لن يجد فيها ما يشفي غيظه ويروي غله، بل سيرجع لا محالة بخفي حنين، وينقلب إليه البصر خاسئا وهو حسير.

- وسبب هذه الحملة الجائرة التي يشنها هذا المسكين وبعض أصحابه من ضعاف النفوس على العبد الضعيف، أنني كنت قد حسنت فيه الظن – ولم يكن أهلا لذلك- ورأيت أن أتشارك معه في نشر هذا الكتاب، وكان قد تقدم بالقسم الأول منه لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بعد إذني له بذلك، وكنت قد أعدت القسم الثاني الذي نشرته قبل ثلاثة عشر عاما وأصلحت جميع ما فيه من الخلل السابق. فلما أرسل لي عمله وأعدت مقابلة طائفة منه على النسخة الخطية وقفت على عشرات الأغلاط في قراءة النص، ناهيك عن بقية الأغلاط في التعليقات، من سوء الفهم، إلى سوء التفقير وضبط النص، (وسأذكر بعد قليل نحو سبعين مثالا لذلك في الأوراق الأولى من عمله)، فلما رأيت ذلك اعتذرت له فورا، وتلطفت به غاية التلطف حتى لا أحرجه، واستعنت بالله تعالى وعملت على القسم الذي كان عمله، وأكملت الكتاب وحدي، ثم نشرته، فثارت ثائرته وذهب كل مذهب للإساءة لي والحط علي بأنواع من الإفك والباطل، لا تروج إلا عند أمثاله من ضعاف النفوس. وبالله تستدفع البلايا، وهو الموعد.

- وكانت النسخة التي اعتمدت عليها في النشرة القديمة في غاية السوء، وكانت مصورة ورقية عن مصورة أخرى رديئة، فكانت قراءتها في غاية الصعوبة وكثير من عباراتها غير مقروء، ولذا دفعتها يومها إلى زميل فاضل وأستاذ متخصص في آثار مغلطاي كما ذكرت ذلك في مقدمتها، فقام مشكورا بنسخها واجتهد غاية الاجتهاد في حل رموزها، وراجعت بعده ما يمكن مراجعته منها حسب الوسع والطاقة، ولم يكن في الإمكان وقتها أحسن مما كان، ومن عنده الطبعة القديمة فيمكنه النظر فيما أرفقته من صورها ليرى إلى أي حد كان العمل صعبا، وظهرت بعد ذلك نسخ غير ملونة، ولكنها أحسن وأكثر وضوحا كالتي يعتمد عليها هذا الطالب، وقد بذلت جهدا كبيرا في محاولة الوصول إلى النسخة الملونة، ولما يسرها الله لنا بكرمه اعتمدتها في الطبعة الجديدة وقابلتها حرفا حرفا على النص، فكشفت كثيرا من التحريف والخلط والخلل الذي نتج عن سوء النسخة الأولى المذكورة، ولم يبق والحمد لله شيء غير متضح إلا تعويذة عين الكمال.

- فلأي معنى يعمد هذا المغرض اليوم لنقد الطبعة القديمة مع نفاذها أصلا قبل نحو عشر سنوات، مع وجود الطبعة الجديدة التي قد أصلحت فيها جميع ما ذكره هذا المسكين وما لم يذكره؟! وهل يمكن أن يكون قصده من وراء ذلك النصيحة الخالصة لطلبة العلم؟!

- والطريف في الأمر أن هذا الطالب قد وقع له أضعاف ما ينتقده علي طبعتي القديمة، في القطعة التي عمل عليها لنيل درجة الماجستير من الكتاب، مع وجود نسخة معه أوضح بكثير -باعترافه- من نسختنا القديمة التي عملت عليها في طبعتي القديمة، (إذ كانت نسخته مصورة مباشرة من الميكروفيلم، بخلاف نسختي القديمة فكانت مصورة من مصورة ورقية مهترئة رديئة)، ومع ذلك كثرت الأخطاء في قراءته للنص كثرة فاحشة، مع وضوحها في النسخة الخطية التي بين يديه، بحيث يستحق بجدارة أن يقال له بالحق ما قاله بالباطل من التعليقات التافهة السخيفة على ما وقع في نسختنا القديمة بسبب سوء مخطوطتها وعدم وضوحها.

- وسوف أرفق هنا صورا للمواضع التي ذكرها هذا المغرض، وهي على الصواب في الطبعة الجديدة، وسأكتفي بتصوير أول ثلاثين موضعا من الطبعة الجديدة، كمثال فقط، وإلا فإن جميع المواضع التي

ذكرها على الصواب والحمد لله في الطبعة الجديدة، ويستطيع كل أحد أن يراجع ذلك بنفسه إن أراد التثبت من ذلك.

- ثم أختم بذكر نحو سبعين غلطا في قراءته للنص في عمله الذي نال به الماجستير، والتي بسببها اعتذرت عن إتمام مشاركته في نشره.

١- المواضع المائة التي انتقدها على الطبعة القديمة جميعها على الصواب في الطبعة الجديدة وهذه نماذج مصورة من الطبعة الجديدة لأول ثلاثين موضعا بحسب ترتيبهم في تقريره المغرض.

١- قال في الموضع الأول: إن قراءتي لنص: «قال الأزدي-في سعيد بن زكريا القرشي-: ضعيف الحديث»، فيه زيادة، وأن القراءة الصحيحة: «قال الأزدي: القرشي ضعيف الحديث»، كذا قال، والذي في الأصل بخط مغلطاي-كما في الصورة المرفقة-: «قال الأزدي في زكريا القرشي ضعيف الحديث»، ولم ينتبه هذا المتعالم لقوله «في زكريا» التي في الحاشية، وسقط سهوا من مغلطاي «سعيد بن»، وبها يتم السياق، ولذا استدركتها ووضعتها بين معكوفين، وعلقت بيان ذلك في الحاشية. ولم ينتبه لكل هذا ولا تدبره، وأنى له ذلك؟!

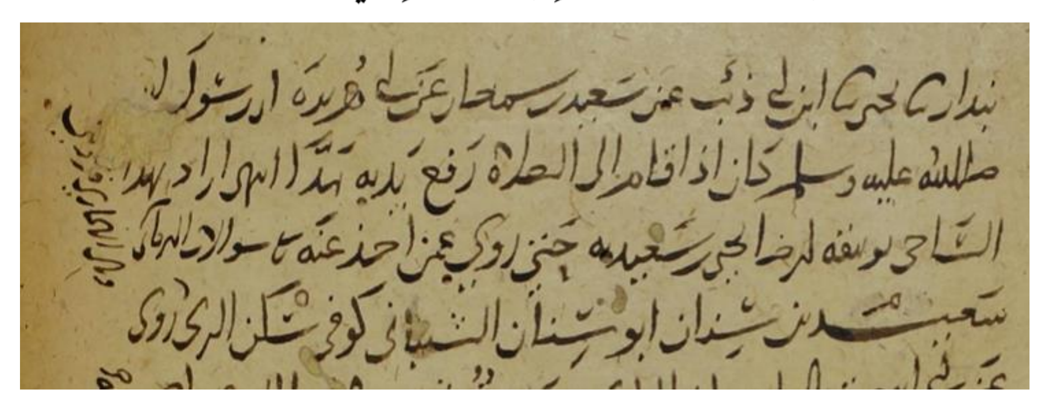
إِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ في تنقيح كتاب الضعفاء — حَرْفُ السِّين — ٥٥

٦٥٠ - وَقَوْلُ أَبِي الفَرَجِ: «قَالَ الأَزْدِيُّ -فِي [سَعِيدِ بنِ][1] زَكَرِيَّا[2]-: القُرَشِيُّ ضَعِيفُ الحَدِيثِ»؛ يُشْبِهُ أن يَكُون أَرَادَ المَدَائِنِيَّ أَبَا عُمَرَ، الرَّاوِيَ عَنْ زَمْعَةَ وَزُبَيْرِ بنِ سَعِيدٍ؛ فَإِنَّهُ قُرَشِيٌّ أَيْضًا[3]، وَأَلْجَأَنَا إِلَى[4] ذَلِكَ عَدَمُ

٢- في الموضع الثاني: ذكر أن صوابه «وقال البخاري: قزوين»، ولم يحسن قراءة النص كذلك، فإن الذي في الأصل: «وقال البخاري: قزويني» آخره ياء نسب لا تلتبس، وهو على الصواب في الطبعة الجديدة.

٦٥٧ - (م) سَعِيدُ بنُ سِنَانٍ، أَبُو سِنَانٍ الشَّيْبَانِيُّ، كُوفِيٌّ[٢].

سَكَنَ الرَّيَّ، وَقَالَ البُخَارِيُّ: «قَزْوِينِيٌّ»[٣].


بندار نا يحيى نا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مدًّا [illegible]
[illegible] يحيى سعيد به حتى روى عن أحد عنه [illegible]
سعيد بن سنان أبو سنان الشيباني كوفي سكن الري روى

٣- وَفِي «كِتَابِ اللَّالَكَائِيِّ»[٥]، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ: «لَوْ كَانَ لِي عَلَيْهِ سُلْطَانٌ

٤- وذَكَرَهُ ابنُ خَلَفُونَ في «الثِّقَاتِ»، وقَالَ: «قَالَ عَنْهُ ابنُ نُمَيْرٍ: مَدَنيٌّ ثِقَةٌ».

٥- الأَوَّلُ: ابنُ عَدِيٍّ لم يَقُل هَذَا، إِنَّمَا حَكَاهُ عَنِ البُخَارِيِّ، أَعْنِي: قَوْلَ

٦- وله شَيْءٌ يَسِيرٌ، وعَبْدُ الوَاحِدِ يُحَدِّثُ عَنْهُ، ولَيْسَ بِذَاكَ المَعْرُوف»[٥]، انْتَهَى، فهَذَا -كَمَا تَرَى- عَدَمُ العِرْفَانِ إنَّما هُوَ للرَّاوِي عَنْهُ[٦].

٧- قرأ «وتبع ابن أبي حاتم»: «ومنع ابن أبي حاتم»، ولم ينتبه لما في العبارة من اضطراب يقتضيه النظر.

وَزَعَمَ ابنُ حِبَّانَ -إِذْ ذَكَرَهُ فِي «الثِّقَاتِ»[٢]- : أَنَّ الرَّاوِيَ عَنْهُ حَكَّامٌ زُبَيْرِيٌّ -بِالرَّاءِ-، وَأَبُو شَيْبَةَ زُبَيْدِيٌّ -بِالدَّالِ-، وأَبَى ذَلِكَ البُخَارِيُّ[٣]، وقَالَ: «لا يُتَابَع عَلَيْهِ»[٤]، يعني: حَدِيثا ذَكَرَهُ[٥].

ولما ذَكَرَهُ ابنُ خَلَفُونَ في «الثِّقَاتِ» قَالَ: «غَمَزَه بَعْضُهُم بالانْفِرَادِ».

وفي «كِتَابِ عَبَّاسٍ، عَنْ يَحْيَى»: «ثِقَةٌ»[٦]، وتَبِعَ ابنُ أبي حَاتِمٍ[٧]، فأيُّ عِرْفَانٍ أكثرُ من هَذَا؟

---

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١).

(٢) «الثقات» (٦/ ٣٦٥)، وانظر: (٨/ ٢٦٠- ٢٦١).

(٣) «التَّارِيخ الكبير» (٣/ ٤٩٢)، فإنه مع تفريقه بَيْنَهُمَا ذكر كليهما بالدال.

(٤) «التَّارِيخ الكبير» (٣/ ٤٩٤).

(٥) هو حديث «لا صلاة بعد العصر» كما في «التَّارِيخ الكبير».

(٦) «تَارِيخ الدُّورِيّ» [٢٩٤٤].

(٧) «الجرح والتعديل» (٤/ ٤١)، وعبارة «وتبع ابن أبي حاتم» كانت في الأصل عقب «وأبى ذلك البخاري»، ولا أراها مستقيمةً هنالك، فمن ذا الذي تبع ابن أبي حاتم؟ وفيما تبعه؟ أقرب مذكور هو البخاري، ولا يصلح أن يكون هو المقصود، لاسيما أن قَوْله مخالف لقَوْل ابن أبي حاتم، وقد ألحق المصنف بعدها بالحاشية «وقال: لا يتابع عليه ... إلى: وفي «كتاب عباس» عن يحيى: ثقة»، والظاهر أن علامة اللحق وضعت غلطا، وكان صوابها قبل هذه العبارة «وتبع ابن أبي حاتم» لا بعدها، وقد أثبتها على ما أظنه الصواب، فبه يستقيم السياق ويصح الكلام، ويكون ابن أبي حاتم قد تبع ما في «كتاب عباس عن ابن معين»، فإن ما ذكره ابن أبي حاتم من أسماء الرواة عن سعيد موجود بعضه في «كتاب عباس»، والله أعلم بالصواب، وعلى كلٍّ فالذي سار عليه ابن أبي حاتم من الجمع هو الصواب في المسألة، وقد صوَّبه الحَافِظ ابن حجر، وغيره. وانظر -لمزيد من الفائدة-: «التَّارِيخ الكبير» (٣/ ٤٩٢)، و«تَارِيخ ابن معين» برواية الدُّورِيّ [٢٩٤٤]، و«مُسْنَد الإمام أحمد» (٣/ ٤٦٣)، و«العلل» برواية عبد الله =

وذَكَرَهُ العُقَيْلِيُّ في جُمْلَةِ الضُّعَفَاءِ[١]، وكذَلِكَ ابنُ الجَارُودِ.

٨- قَالَ النَّقَّاشُ -إِثْرَ حَدِيثٍ ذَكَرَهُ مِنْ رِوَايَتِهِ-: «لَعَلَّهُ وَضَعَهُ»[١]، ذَكَرَهُ

٩- والَّذِي عَرَّفَ بِحَالِهِ أَبُو عُمَرَ ابنُ عَبْدِ البَرِّ، فَقَالَ: «كَانَ هَمْدَانِيًّا، ثُمَّ مِنْ نَاعِطٍ، وَكَانَ كاتِبًا لعَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ، أَدْرَكَ مِنْ حَيَاةِ النَّبِيِّ [٢/٦/ب] ﷺ

١٠- كذا في الأصل، وفي مصدره: «لا يمكنني».

قَالَ ابنُ أبي حَاتِمٍ: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ، فَقَالَ: لَا أُتْقِنُ أَمْرَهُ، لَا يُمْكِنُ[1]

١١- وَزَادَ في «المَوْضُوعَاتِ» عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ: «رَوَي أَحَادِيثَ غَيْرَ مَحْفُوظَةٍ»[3]،

١٢- يَسْرِقُ الأَحَادِيثَ»[4].

١٣- [٢/ ٧/ب]: «هُوَ مِن صَنْعَاءِ الشَّامِ، حَدَّثَ عَنِ ابْنِ أبي كَثِيرٍ بالمَنَاكِيرِ»[6].

١٤- وقَالَ في «سُؤَالَاتِ مَسْعُودٍ»: «هُوَ أَحَدُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ، وثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ،

١٥- ولما ذَكَرَهُ البُسْتِيُّ في «الثِّقَاتِ»، قَالَ: «فَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ فإنَّ فِيهَا تَخَالِيطَ يَجِبُ أَنْ تُجَانَبَ[4]، وهُوَ ثِقَةٌ في غَيْرِ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، يَجِبُ أن

١٦- وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ أَبَا الفَضْلِ[5] الهَرَوِيَّ لَم يُطْعَنْ فِيهِ»؛ فَغَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّ الحَاكِمَ أبا عَبْدِ اللهِ لمّا ذَكَرَهُ في «تَارِيخِهِ» طَعَنَ فِيهِ بأَنّهُ وُلِدَ لَهُ وَلَدٌ بَعْدَ الثَّمَانِينَ فَنَفَاهُ، ثُمَّ قُدِّمَ إِلَى الحَاكِمِ، فَأَلْحَقَ بِهِ الوَلَدَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «فَأَثَّرَ ذَلِكَ في جَاهِهِ[6]، وَاللهُ تَعَالَى يُحْسِنُ العَاقِبَةَ».

٦٨٨ - سُفْيَانُ بن مُوسَى البَصْرِيُّ[7].

---

(١) «سؤالات السلمي» [١٥٦].

(٢) «تَارِيخ بغداد» (١٠/ ٢٥٩). (٣) «المتفق والمفترق» [٦١٨، ٦٢٠].

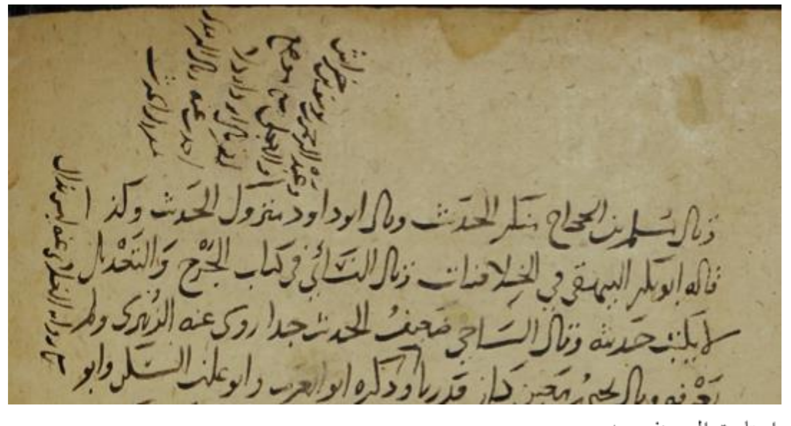
(٤) «تَارِيخ أصبهان» [٧٥٤]، وترجمه كذَلِكَ أبو الشَّيْخ في «طبقات المُحَدِّثِينَ بأصبهان» (٤/ ١٦٤)، وذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥١٣).

(٥) كنية سفيان بن محمد الهروي المتكلم عنه، كما في «المتفق والمفترق».

(٦) «فأثر ذَلِكَ في جاهه» هكذا قرأتها، وهي تحتمل غير ذَلِكَ، والله أَعْلَمُ.

١٧-

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ[٦]، وعَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ يُوسُفَ بنِ خِرَاشٍ[٧]، والعِجْلِيُّ[٨]: «مَتْرُوكُ الحَدِيثِ»، وفي مَوْضِعٍ آخَرَ: قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَا أُحَدِّثُ عَنْهُ».


وقال مسلم بن الحجاج منكر الحديث وقال ابو داود متروك الحديث وكذا
قاله ابو بكر البيهقي في الخلافيات وقال النسائي في كتاب الجرح والتعديل
ليكتب حديثه وقال الساجي ضعيف الحديث جدا روى عنه الزهري ولم

(١) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠٠).
(٢) «العلل ومعرفة الرجال» [١٥٧٠].
(٣) «الجرح والتعديل» (٤/ ١٠٠، ١٠١).
(٤) الموضع السابق.
(٥) «الكنى» لمُسْلِم (١٠٣).
(٦) «سؤالات الآجُرِّيِّ» [١٥٧٨].
(٧) «تَارِيخ بغداد» (٩/ ١٤).
(٨) كانت العبارة في الأصل: «وقال أبو داود: متروك الحديث»، ثم استلحق المصنف بعد «داود» هذه الجملة: «وعبد الرحمن بن يوسف ... وقال الترمذي: متروك الحديث»، فتكررت «متروك الحديث»، ويظهر أن الأولى منهما حقها أن تكون بعد «والعجلي»، وقد جعلتها كذلك ليستقيم السياق وتصح العبارة، والله أَعْلَمُ.

وقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «مَتْرُوكُ الحَدِيثِ»[١]، وكَذَا قَالَه أَبُو بَكْرٍ البَيْهَقِيُّ في «الخِلَافِيَّاتِ»[٢].

١٨- وقَالَ يَعْقُوبُ بنُ سُفْيَانَ: «ابْنُ أَرْقَمٍ، وسُلَيْمَانُ بنُ قَرْمٍ جَمِيعًا

١٩- **٦٩٢ - (ك) سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الجُرَشِيُّ الشَّامِيُّ، نَزِيلُ وَاسِطٍ[١].**

٢٠- وقَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «سَأَلْتُ عَبْدَانَ، وَقَدْ ثَنَا عَنْ سُلَيْمَانَ الوَاسِطِيِّ بِعَجَائِبَ، فَقَالَ: كَانَ عِنْدَهُم ثِقَةً، وهُوَ عِنْدِي مِمَّنْ يَسْرِقُ وَيَشْتَبِهُ عَلَيْهِ»[٤].

٢١- وقَالَ أَبُو أَحْمَدَ الحَاكِمُ: «لَيْسَ بالمَتِينِ عِنْدَهُمْ».

٢٢- **٦٩٤ - سُلَيْمَانُ بنُ أبي سُلَيْمَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو الرَّبِيعِ، القَافْلَانِيُّ، البَصْرِيُّ**[٣].

٢٣- وقَالَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللهِ إِثْرَ تَخْرِيجِ حَدِيثِهِ: «سُئِلَ ابنُ خُزَيْمَةَ عَنْ

٢٤- مِن أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، شَيْخًا شَيْخًا، فَبَلَغَنِي بَعْدَ خَمْسِ سِنِينَ أَوْ سِتٍّ، أَنَّهُ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْ عَبْدِ الوَاحِدِ، فقُلْتُ لَهُم: وَيْحَكُم! مِنِّي سَمِعَ هَذَا»[٢].

٢٥- التَّمِيمِيُّ: كَانَ يُوَبِّخُهُ بِذَلِكَ، لِيَنْزِعَ»[٣].

٢٦- وقَالَ يَعْقُوبُ في «مُسْنَدِهِ»: «سُلَيْمَانُ بنُ سُفْيَانَ لَهُ أَحَادِيثُ مَنَاكِيرُ».
وقَالَ ابنُ المَدِينِيِّ: «لَهُ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ».
وقَالَ ابنُ الجَارُودِ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ».
وقَالَ أَبُو بِشْرٍ الدُّولَابِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ».
ولما ذَكَرَهُ البُسْتِيُّ في «كِتَابِ الثِّقَاتِ» قَالَ: «كَانَ يُخْطِئُ»[٢].
وخرَّج أَبُو عَبْدِ اللهِ حَدِيثَهُ في «مُسْتَدْرَكِهِ»[٣].
وقَالَ عَبَّاسٌ، عَنْ يَحْيَى: «يَرْوِي عَنْهُ أَبُو عَامِرٍ العَقَدِيُّ، لَيْسَ بِثِقَةٍ»[٤].

٢٧- وقَالَ ابنُ راهُوْيَهْ: «لَا أَرَى فِي الدُّنْيَا أَكْذَبَ مِنْهُ»[٥].

٢٨- وقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ: ذَاكَ آيَةٌ مِنْ الآيَاتِ. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مِنْ سَعَادَةِ المَرْءِ خِفَّةُ عَارِضَيْهِ**»[٣]».
وقَالَ ابنُ القَطَّانِ: «كَانَ كَذَّابًا»[٤].

٢٩- وأَحَادِيثُهُ الغَالِبُ عَلَيْهَا المَنَاكِيرُ والمَوْضُوعَاتُ، حَدَّثَ بِنَيْسَابُورَ بِكِتَابٍ

وهكذا جميع ما انتقده، هو على الصواب محررا في الطبعة الجديدة، ولله الحمد، وأختم بهذين الموضعين الذين ينبهان كغيرهما عن تعالم وسوء أدب:

٤٠- ذكر أن الصواب: «لم يذكر ابن الجوزي ولا أثبت أن هشيما حط عليه»، ولم يحسن قراءة النص وصوابه كما في الأصل: «لم يذكر ابن الجوزي ولا أنت أن هشيما حط عليه، فبطل ما تخيلت»، وهو يحسب لفرط غفلته أن هذا من كلام مغلطاي، وخفي عليه أن هذه حاشية بخط الحافظ ابن حجر ينتقد فيها مغلطاي، وهو المراد بقوله «ولا أنت»، ولكن أنى لمثله إدراك مثل هذا؟!

يُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ حَطُّ هُشَيْمٍ عَلَيْهِ[٧] وَرَمْيُهُ إِيَّاهُ بِالْكَذِبِ سَبَبُهُ مَا حَكَاهُ الخَطِيبُ: أَنَّهُ ارْتَفَعَ إِلَيهِ هُوَ وَخَصْمٌ لَهُ، فَلَطَمَ هُشَيمٌ خَصْمَهُ بِحَضْرَةِ

---

(١) «أحوال الرجال» [٥٣].

(٢) «سؤالات الحاكم» [٣٤١].

(٣) «تَارِيخ بغداد» (١٠/ ١٩١).

(٤) «تَارِيخ بغداد» (١٠/ ١٩٢).

(٥) «تَارِيخ بغداد» (١٠/ ١٩٢).

(٦) «تَارِيخ بغداد» (١٠/ ١٩٣).

(٧) علق عليه الحافظ ابن حجر فكتب في حاشيته بخطه: «**قُلْتُ: لم يذكر ابن الجوزي ولا أنت أن هُشَيْمًا حَطّ عليه، فبَطَل ما تَخَيَّلْتَ**». قُلْتُ: قد ذكر المصنِّف رَمْيَ هُشَيمٍ له بالكذب، فهل هناك حَطٌّ أكثر من هذا؟

٥١- ذكر لحقا عبارته «ولهذا فإن أبا داود لم يعده عليه عيبا، بل خرج حديثه في سننه» ولم يكن معظمه في نسختنا القديمة الرديئة واضحا، فاجتهدنا في استظهاره، وهو في نسخة هذا المغرض واضح كما الصورة التي أرفقها، ولا يحتاج تعبا في إدراكه، ثم قال: «هذا ما ظهر لي بعد طول نظر في العبارة وسياقها، ولعلك تفرح بها بعد طول النظر والتأمل، وتذكر أن بركة العلم في عزوه لأهله، وإياك وسرقة المعلومات»، هكذا قال، وهو على الصواب في الطبعة الجديدة، ولا يحتاج نظرا ولا تأملا، ولا شيء، وإنما كان العيب قديما في النسخة الرديئة فحسب، ولم ينتبه هذا المغرض لما نبهت عليه من البياض الذي في كلام المصنف.

العَالِمِ، وَلِهَذَا فَإِنَّ أَبَا دَاوُدَ لَمْ يَعُدَّهُ عَلَيْهِ عَيْبًا، بَلْ خَرَّجَ حَدِيثَهُ فِي «سُنَنِهِ»[٢]. وَعِنْدَ الْمُنَجِّمِينَ أَنَّ الهِلَالَ يَنْفَصِلُ مِنَ الشُّعَاعِ قَبْلَ ...[٣]، فَلَعَلَّهُ اعْتَمَدَ فِي هَذَا قَوْلَ الفَلَكِيِّينَ، وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٣) بعدها بياض في الأصل بمقدار ثمان كلمات، فلعله تركه ليكمل كلام المنجمين، ثم نسي، والله أَعْلَمُ.

فهذا القدر من الأمثلة نموذج فحسب وجميع ما انتقده على القديمة هو على الصواب في الطبعة الجديدة.

٢- نماذج من أغلاطه وتحريفاته وسوء قراءته للنص في القطعة التي عمل عليها من الكتاب، والتي بسببها اعتذرت عن التعاون معه.

- وسأذكر هنا – على كُرْهٍ مني لذلك- تفصيل ما حملني على الاعتذار له عن إتمام العمل معه، وهو ما وقع من الخلل الكبير في عمله في نص الكتاب، وهو بيت القصيد وغاية عمل المحقق، وما بعد ذلك فالأمر فيه أهون وأيسر، إذا سلم النص واستقام، وهذه الملاحظات فقط في أول ثلاثين ترجمة من مجموع ستمائة وأربعين ترجمة، بما لا يبلغ خمسة بالمائة من مقدار قسمه، فليته انشغل بإصلاح هذا الخلل في عمله، وسأذكر قبل كل موضع رقم الترجمة عنده ثم رقمها في طبعتي مفصولا بينهما بشرطة مائلة / ، وهي كالتالي:

١- ترجمة ١عندنا/ وسقطت برمتها من عنده: أسقط من بداية الكتاب قول المصنف : «... وقال العقيلي في «كتاب الضعفاء»: «لا يتابع على حديثه، وهو مذموم». وقال الجرجاني: «حدث عنه ابن معين، وهو خير من أبيه، ويكتب حديثه». ولما ذكره البستي في «الثقات» قال: «يخطئ». وفي «سؤالات ابن البيع لأبي الحسن» قال الدارقطني: «ليس فيه شك أنه ضعيف». وقال عثمان بن أبي شيبة: «كان ثقة صدوقا، ليس به بأس، وليتني كتبت عنه». وخرج البخاري حديثه في «الصحيح»».

وهذا الساقط هو ما تبقى من ترجمة «إسماعيل بن مجالد الهمداني»، فأهمله الطالب وبدأ من الترجمة التالية، بلا مبرر ولا تنبيه، وهذا عجيب فإن هذا أول شيء في العمل، وهو ماثل أمام ناظريه في مطلع النص المخطوط، فكيف يتجاوزه؟ وإذا كان هذا الخلل العجيب في أول العمل وهو محل النشاط والعناية، فما ظنك بما وراء ذلك؟!

٢- ترجمة ١عنده/ ٢عندنا: «لا يساوي»، والذي في الأصل: «لا يَسْوَى».

٣- ترجمة ٣/ ٤ : «حبيب بن أبي عبيدة»، والذي في الأصل: «حبيب بن أبي عبيد».

٤- ترجمة ٤/ ٥: «وقد تفرد» ، والذي في الأصل: «وتفرد».

٥- ترجمة ٦/ ٧: «ضعيفُ الحديث مُخلِّط»، والذي في الأصل: «ضعيفُ الحديث مُختلط».

٦- ترجمة ٦/ ٧: «هو أحب إليك أو عمرو بن عبيد؟»، والذي في الأصل: «أيها أحب إليك هو أو عمرو بن عبيد».

٧- ترجمة ٦/ ٧: «قال: جميعا ضعيفين»، والذي في الأصل: «قال: جميعا ضعيفان».

٨- ترجمة ٦/ ٧: «و خَرَّجَ»، والذي في الأصل: «إذ خَرَّجَ».

٩- ترجمة ٦/ ٧: «فما كان يَدري شيئا»، والذي في الأصل: «فما رأيته يَدري شيئا».

١٠- ترجمة ٦/ ٧: «كان يحيى وعبد الرحمن»، والذي في الأصل: «كان يحيى وابن مهدي».

١١- ترجمة ٦/ ٧: «والراوي عنه ....»، والذي في الأصل: «والراوي عنه القطان».

١٢- ترجمة ٦/ ٧: «عن الحَسن،........»، والذي في الأصل: «عن الحَسن، ووثق الأَوّلَيْن».

١٣- ترجمة ٦/ ٧: «رَوى عن ابن المبارك»، والذي في الأصل: «رَوى عنه ابن المبارك».

١٤- ترجمة ٦/ ٧: «ونحن .... أبا الفرج»، والذي في الأصل: «ونحن تبعنا أبا الفرج».

١٥- ترجمة ٦/ ٧: «وكذلك النسائي»، والذي في الأصل: «وكفعل النسائي».

١٦- ترجمة ٦/ ٧: «...البخاري»، والذي في الأصل: «فعله البخاري».

١٧- ترجمة ٦/ ٧: «لمكان شُهِرته من الفتوى»، والذي في الأصل: «لما كان شُهِر بِه من الفتوى».

١٨- ترجمة ٦/ ٧: «مسلم المكي»، والذي في الأصل: «مسلم الذي يقال له المكي».

١٩- ترجمة ٦/ ٧: «في الثقات»، والذي في الأصل: «في جملة الثقات».

٢٠- ترجمة ٦/ ٧: «أعقبه سادساً»، والذي في الأصل: «إغفاله سادساً».

٢١- ترجمة ٦/ ٧: «أو عاشراً»، والذي في الأصل: «وعاشراً».

٢٢- ترجمة ١٠/ ١١: «ليسَ به بأسٌ»، والذي في الأصل: «إبراهيم بن مهاجر ليسَ به بأسٌ».

٢٣- ترجمة ١٠/ ١١: «وسألته عن ابنه»، والذي في الأصل: «وسألته عن ابنه إسماعيل».

٢٤- ترجمة ١١/ ١٢: «أبو نعيم»، والذي في الأصل: «أبو تميم».

٢٥- ترجمة ١١/ ١٢: «حدَّثنا يونس»، والذي في الأصل: «ثنا يونس». وكذا في جميع ما راجعته من عمله يغير «ثنا» إلى «حدثنا»، و«أبنا» إلى «أخبرنا»، دون تنبيه ولا إشارة، وهذا وإن أساغه البعض بل وطالبوا به، فهو غير سائغ في نقدي، ويجب المحافظة على ما في الأصول من ذلك دون تبديل، لاسيما وأن نسختنا بخط المصنف، ولبسط ذلك مقام آخر.

٢٦- ترجمة ١١/ ١٢: «لا يُتابع على سالم»، والذي في الأصل: «لا يُتابع عن سالم».

٢٧- ترجمة ١١/ ١٢: «إسماعيل بن نَشِيط العَامِري»، والذي في الأصل: «إسماعيل بن نَشِيط العَامِي».

٢٨- ترجمة ١١/ ١٢: «أحسبه الغَافِقِي فَصُحِّف»، والذي في الأصل: «أحسبه الغَافِقِي تصحَّف».

٢٩- ترجمة ١١/ ١٢: «...إسماعيل»، والذي في الأصل: «و أما تكرير إسماعيل».

٣٠- ترجمة ١١/ ١٢: «عند أبي الفرج......»، والذي في الأصل: «عند أبي الفرج؛ فغير مفيد».

٣١- ترجمة ١٢/ ١٣: سقط هذا النص كله: «وروى عنه إسماعيل بن عياش، وهو من أقرانه، ثم روى عنه لوين وغيره من طبقته، وعده في المتروكين. وقال في «سؤالات مسعود»: «لا شك في ضعفه». وقال أبو نصر السجزي في كتابه «المختلف والمؤتلف»: «ليس بالقوي»».

٣٢- ترجمة ١٢/ ١٣: «غنجار»، والذي في الأصل: «الغنجار».

٣٣- ترجمة ١٢/ ١٣: «يعلى بن عبيد»، والذي في الأصل: «يعلى بن أخي عبيد».

٣٤- ترجمة ١٢/ ١٣: «يَجْمُل النزول»، والذي في الأصل: «يَجْمُل به النزول».

٣٥- ترجمة ١٤/ ١٥: «شيخُ إسماعيل»، والذي في الأصل: «شيخٌ لإسماعيل».

٣٦- ترجمة ١٦/ ١٧: «العلاء بن زِبْريق»، والذي في الأصل: «العلاء زِبْرِيق». نعم الصواب فيه «ابن زبريق»، ولكن الذي في خط المصنف «زبريق»، وكذا في بعض النماذج السابقة قد يكون ما في الأصل خطأ، ولكن لا يسوغ التصرف ولا التصويب فيه دون نص على ذلك وبيان، وانظر ما علقته عليه هناك.

٣٧- ترجمة ١٧/ ١٨: «غير مُسمى منهما،....»، والذي في الأصل: «غير مُسمى ظنهما رجلين».

٣٨- ترجمة ١٧/ ١٨: «إلا في...اسم أبيه...»، والذي في الأصل: «إلا في باب من اسم أبيه إبراهيم».

٣٩- ترجمة ١٧/ ١٨: «الصواب...إسماعيل»، والذي في الأصل: «الصواب في باب إسماعيل».

٤٠- ترجمة ١٨/ ١٩: «يَضع الحديث»، والذي في الأصل: «يَضع الأحاديث».

٤١- ترجمة ١٨/ ١٩: «وذَكَر عن البخاري»، والذي في الأصل: «وذَكَر أن البخاري».

٤٢- ترجمة ١٩/ ٢٠: «وكان ممن يُخطئ»، والذي في الأصل: «كان ممن يُخطئ».

٤٣- ترجمة ١٩/ ٢٠: «مرتين»، والذي في الأصل: «مرتين مرتين».

٤٤- ترجمة ٢٠/ ٢١: «وقال السَّاجيُّ:»، والذي في الأصل: «وقال السَّاجيُّ: قالوا:».

٤٥- ترجمة ٢٣/ ٢٤: «بن جعفر والعباس الحُضَرِي»، والذي في الأصل: «بن جعفر، أبو العباس الحضْرَمي».

٤٦- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «...إبراهيم ...نسب إلى جده»، والذي في الأصل: «فكأنه سقط له إبراهيم أو نسب إلى جده».

٤٧- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «.... الدارقطني...»، والذي في الأصل: «وأراد توهيم الدارقطني، فوهم هو، والله أعلم».

٤٨- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «أحاديث عنده ذكرها»، والذي في الأصل: «أحاديث عدة ذكرها».

٤٩- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «من يزيد بن ربيعة»، والذي في الأصل: «من يزيد بن ربيعة شيخه».

٥٠- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «قال النَّسائيُّ»، والذي في الأصل: «وقال النَّسائيُّ».

٥١- ترجمة ٢٥/ ٢٦: «كتبتُ عنه وهو ثقة»، والذي في الأصل: «ثقة، كتبتُ عنه».

٥٢- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «سنة اثنتين وعشرين»، والذي في الأصل: «سنة ثنتين وعشرين».

٥٣- ترجمة ٢٦/ ٢٧: سقط هذا النص: «وخرج البخاري حديثه في «الصحيح»، وزعم صاحب «زهرة المتعلم» أن مسلما روى له، ولم أر ذلك لغيره، والله أعلم».

٥٤- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «رَوى عن الزُّهري «الشطرنج باطل»»، والذي في الأصل: «رَوى عن الزُّهري، كذا قاله أبو الفرج، وقبله البخاري، وعرفه بأنه روى عن الزهري «الشطرنج باطل»».

٥٥- ترجمة ٢٦/ ٢٧: سقط هذا النص: «وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال أبو زرعة: «إنما هو إبراهيم بن إسحاق». قال ابن أبي حاتم في «كتاب خطأ البخاري»: «سمعت أبي يقول كما قال»».

٥٦- ترجمة ٢٦/ ٢٧: «وكان قد صنف»، والذي في الأصل: «كان قد صنف».

٥٧- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «الجمع بين نسب البخاري...واحدا وهما اثنان»، والذي في الأصل: «الجمع بين نسب البخاري والكاهلي وفي جعلهما واحدا وهما اثنان».

٥٨- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «وكلاهما يضع الحديث»، والذي في الأصل: «وكلاهما مُطَّرح الحديث».

٥٩- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «التعجب فقط»، والذي في الأصل: «التعجب».

٦٠- ترجمة ٢٨/ ٢٩: [وقال أبو]بكر= ما بين المعكوفين ليس في الأصل وأضافه الطالب دون بيان.

٦١- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «عبد الله بن علي المديني»، والذي في الأصل: «عبد الله بن علي بن المديني».

٦٢- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أبو القاسم الشَّحَامي»، والذي في الأصل: «أبنا أبو القاسم الشَّحَامي».

٦٣- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أحمد بن عبد الرحيم»، والذي في الأصل: «أبنا أحمد بن عبد الرحيم».

٦٤- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «حدثنا أبو زكريا الحرْبي»، والذي في الأصل: «ثنا أبو زكريا الحرْبي».

٦٥- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «أخبرنا أبو حاتم»، والذي في الأصل: «أبنا أبو حاتم».

٦٦- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «حدثنا محمد بن عُمر»، والذي في الأصل: «ثنا محمد بن عُمر».

٦٧- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «لإغفاله ثالثا»، والذي في الأصل: «لإغفاله ثالثا ضعيفا».

٦٨- ترجمة ٢٨/ ٢٩: «المذكورين عند.....»، والذي في الأصل: «المذكورين عند الخطيب».

** فهذه قرابة سبعين خطأ وإشكالًا في قراءة النص في نحو (٣٠) ثلاثين ترجمة تشكل أقل من (٥٪) خمسة بالمائة من مجموع تراجم القسم الذي عمل عليه هذا المغرض، والبالغ عددها (٦٤٠) ستمائة وأربعين ترجمة، وعامته سببه قلة خبرته في هذا الباب، وعدم تدقيقه في النسخ والمقابلة.

- وهذا كله فيما يتعلق بصلب عمل المحقق وبيت القصيد منه وهو ضبط النص وتحريره، ولم أعلق هنا على الإشكالات الأخرى التي في النص، من إشكالات التفقير والترقيم، ولا على ما في الحواشي من التطويل فيما لا يحتاجه النص، وإن اعتقد هذا المغرض خلاف ذلك، فكثير من اعتقاداته غير سديد، ولا على استنتاجاته التي لم يوافق فيها الصواب، والتي لا يحسن فيها استثمار ما يسوقه من نقول ويحشده من أسماء المصادر التي ليس فيها جديد، ويستغنى ببعضها عن بعض، ومعلوم لذوي العناية والرعاية أن كثرة المصادر والنقول اليوم مما لا يدل على ضبط ولا إتقان؛ إذ الوصول اليوم لمثل هذا أصبح من الأعمال التي سهلتها البرامج الالكترونية، وإنما العبرة بفهم ما ينقل وحسن استثماره وبلوغ الصواب في الحكم من

ورائه. ولو عرجت على هذه الإشكالات وسردتها لتضاعفت هذه الملاحظات، ولطال الأمر، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

- وختامًا، فما كنت أحب التعرض لكل هذا، وقد كنت كتبت بيانا مفصلا قبل عدة أشهر عندما بدأ هذا الطالب يثير بلبلة هنا وهناك، ويسيء الأدب، ثم لم أنشر هذا البيان المفصل إلا لمن طلبه مني من الأماثل، ولكنه ساع في الإساءة بكل ما يمكنه، ولا يرعوي، فلهذا وجب البيان والتوضيح.

وأسأل الله أن يهدينا وإياه، ويرزقنا الحكمة والأدب، وحسن الصنعة، ويهدينا سواء الصراط، والله من وراء القصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ)

وكتبه:

مازن بن محمد السرساوي

حامدًا ومصليًا على سيد ولد آدم ﷺ

منتصف ذي القعدة ١٤٤٣هـ